

التنمية في مصر القضايا الملحة والمستقبل

لقاءات الثلاثاء - سيمينار معهد التخطيط القومي

للعام ٢٠١٠/٢٠٠٩

* مصطفى احمد مصطفى

المقدمة :

لقاءات الثلاثاء - سيمينار معهد التخطيط القومي أحد أهم الأنشطة الأساسية لمعهد التخطيط القومي التي إستقرت على مدى سنوات طويلة مضت باعتباره منبراً علمياً تتسع فيه مساحة النقاش والحوار العلمي الرصين حول قضايا التنمية وهموم الوطن. من هنا يعتبر هذا المنتدى ملتقى نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمي، كما يشارك متخذو وصناع القرار في المناقشات والحوارات بغرض تدارس القضايا وتبادل الآراء، وبهذا فإنه يمثل منارة شامخة تضيء الطريق وتمنح الفرصة الحرة لكافة مفردات وعناصر المجتمع ليطل على كافة الاجتهادات والرؤى لأجيال وأطياف فكرية تبرز قيمة التراكم المعرفي والذهني للكوادر المهنية كثيفة التأهيل التي يتمتع بها المعهد عبر تاريخه والمشاركة بحيويتها الدائمة وتفاعلها الواعي في هذا الحوار مع المستقبل ومع الشرفاء الذين يحملون رسالة سامية للحوار حول كافة هموم الوطن .

وموسم سيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومي للعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إضافة إلى تراكم مواسم سنوات طويلة ماضية ، يضيف رصيذاً من الأفكار والرؤى ، تشكل التوجه الإستراتيجي للتنمية لإستشراف يلح علينا لسيناريوهات مستقبلات بديلة تؤمن بالمعالجات متعددة المنطلقات دولياً وإقليمياً ومجتمعياً في أطر علمية متعددة النظم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ومؤسسياً ومعلوماتياً وتقنياً وبيئياً لبلورة إدراك عميق لتأمين مسارات ومسيرة التنمية على أرض الوطن .

* أ.د. مصطفى احمد مصطفى - (أستاذ متفرغ) مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - المشرف العام منسق سيمينار معهد التخطيط القومي ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

ويتم ذلك في مستوى واسع من إدراك التناول في مستويات الصياغة الإستراتيجية وتحديد الأولويات وحزم السياسات ودور وكفاءة أداء المؤسسات والتزام تلك الأدوار في إطار دور الدولة ومجتمع ودوائر الأعمال ومفردات وعناصر المجتمع المدنى والرؤية الأوسع لا يغيب عنها مجمل التحديات الكثيفة والمتسارعة الإيقاع المؤثرة لا محالة مهما كانت درجة حدتها على نحو مباشر أو غير مباشر المتساوقة من المستويات الكونية والعالمية والدولية والإقليمية علينا وقدرة التعامل معها الآن ومستقبلاً في هذا السياق وتعميقاً لهذا الإدراك حواراً مع المستقبل كان دور الإنعقاد المتجدد لسيمنيار الثلاثاء لموسم العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ تحت المظلة العامة :

” التنمية في مصر القضايا الملحة والمستقبل ”

ومعهد التخطيط القومي الذي مر علي إنشائه خمسة عقود يبلغ عمراً من النضج مفعم بالحيوية والنشاط والتجدد الدائم سنظل نحتفل به دوماً بالحوار المعق لإدراك التغيرات المفصلية على الساحة العالمية الراهنة إقترباً من محاولة جادة لتحديد إحداثيات وموقع مسار ومسيرة التنمية في مصر، والمشاهد المحتملة عبر الطروحات الفكرية والنقاش والحوار العلمي المأمول ، ومن هنا تبرز أذرع قوية عصبية تمثل التحديات القائمة التي ستحكم صياغات التغيرات القادمة على كافة الأصعدة كما ذكر .

إن حلقات السيمنيار التي تيسرت - لدور الانعقاد ٢٠١٠/٢٠٠٩ تحت المظلة العامة المذكورة تعلق آمالاً عريضة على تلك المحاولات الجادة ولتكون أكثر جدوى لتجيب على التساؤلات والأسئلة المطروحة دائماً حول هذه القضايا الملحة .

وعن التنمية في مصر رؤية ما بعد الأزمة

كانت الحلقة الأولى التي تعرضت لمجمل الحقائق والملاحظات المهمة باستمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (التي مازالت مستمرة) والتي تشي بأنها ليست أزمة مالية او اقتصادية فحسب إنما يتعدى ذلك انها مجموعة أزمت متشابكة ومتقاطعة ومتداخلة تشمل كل المنظومات على مستوياتها العالمية والإقليمية والوطنية والقطاعية - وتحليل الأزمة عالمياً يستند إلى أن الوحدة الأساسية في التحليل باعتباره كونياً ولكن التحليل الأعمق هنا يجب أن يشمل تعدد المنطلقات ، لأن التأثير

المستمر للأزمة سياسي إستراتيجي مؤثر بلا محالة على كل المسارات ومصير التنمية في كل الدول متقدمة وصاعدة ونامية وفقيرة على حد سواء وبدرجات حدة متبانية .

وفى ظل العولمة أرسيت قواعد تحالف القوى المركزية والطرفية التي تتحول عبرها الرأسمالية العالمية نحو ما يطلق عليه " البلوتوقراطية " أى حكم تحالف طغمة الأثرياء والجشع والفساد - بما يؤدي إلي ضرب أدوار وهياكل وسياسات وآداء المؤسسات الوطنية في مقتل اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً وثقافياً.

إن ما يعاني منه النظام الآن ليس أزمة سيولة فقط ولكنه غياب التنظير الإقتصادي الواعي

والمصنف والأمين على نحو محايد لتفعيل قدرة فكرية وعلمية وأخلاقية خلاقة نتناول معضلات آنية

ملحة : هشاشة الإطار النظري الفلسفي للرأسمالية العالمية ، ضعف وعدم تحديد النظم المؤسسية للنظام

الاقتصادي العالمي المتهالك خاصة بما يحدث داخل : صندوق النقد الدولي - مجموعة البنك الدولي -

منظمة التجارة العالمية - الشركات متعددة القوميات - نموذج دافوس فيما يسمى المنتدى الاقتصادي

العالمي وأخيراً تحالف مجموعة العشرين G20.

إن كافة مشاهد هذه المجموعة في اجتماعاتها منذ نوفمبر ٢٠٠٨ حتى الآن لن تصب في

النهاية إلا في صالح القوى الرئيسية المهيمنة على مقدرات الاقتصاد العالمي وإنفاذ استمرار القبضة

المتوحشة للعولمة علي خناق ضعاف وفقراء العالم .

يغذى ذلك التردد والتعثر لمراوحه مزيج متناسق ومتناسم لدور الدولة ودور القطاع الخاص

ومشاركات المجتمع المدني في ظل الأزمة العالمية واستمرارها حيث لا ينبغي البحث عنه بعيداً عن تنمية

عناصر وعوامل الإعتبارات الإستراتيجية السياسية الإجتماعية والثقافية.

ولا يخفي أن تعارض توافق واشنطن post - Washington Consensus . وأهداف الألفية

MDGs ومحاولات إلقاء أطواق الإنقاذ (وليس النجاة) سيعمق توابع زلزال الأزمة خاصة على الدول

النامية والفقيرة (إن لم يمثل تعميق الأزمة للدول المتقدمة ذاتها)

كما أنه لا ينبغي أن تغطي حالة الارتباك والإرباك وحالة عدم التيقن السائدة في الاقتصاد العالمي (خاصة في الدول الفقيرة) من مراجعات علمية محايدة لسياسات تحقيق النمو - استقرار الأسعار - أوضاع العمالة - سعر الصرف - توزيع الدخل - حجم الاحتياطيات - نمط الإنفاق العام - الاستثمار والاستهلاك - العجز (الفائض) العام ... الخ .

... أن إنتاج الأزمة وتوالدها كدراما أمريكية متواصلة ومستمرة في تاريخ الأزمات العالمية ومازال العرض مستمراً في كافة أرجاء المعمورة بمحاولات إلقاء أطواق الإنقاذ في مشاهد مجموعة G20 وكذلك في دافوس - في جامعة القاهرة - في موسكو - في غانا - في أفريقيا - في أمريكا اللاتينية - في آسيا - في أوروبا ... وتزعم أن العرض سيبقي مستمراً وعلينا في مصر دعم التوجهات المؤكدة والمؤيدة والداعمة والداعية إستراتيجياً بالأطر التي يجب أن نلوذ بثوابتها عربية - إسلامية - أفريقية وعدم إنحياز .

إن ذلك في الواقع يستلزم رؤية بعيدة المدى ينبغي التعامل معها من أجل نجاة التنمية في مصر من كل سوء ... وليس من منطلق إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

وقد تناول العرض والحوار والنقاش الكثير من القضايا والتساؤلات التي تصب جميعها في رؤية ما بعد الأزمة (مع استمرار الأزمة وتوابعها) في مصر ... أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتسق وترتب مجمل مؤشرات التنمية في كافة المجالات .. أن المجتمع مازال لم ينجز ما يتطلع إليه ... الخ ... وكان هناك من الآراء والأفكار التي تناولت وضع الطبقة المتوسطة في مصر الآن ... قضيتي المركزية واللامركزية .. التشوه الخطير في الأجور والمرتبات ... مشاكل أساسية في المياه والطاقة والتصنيع ... مشاكل الإدارة والبيروقراطية ... خطورة أوضاع التعليم في كافة مراحله ... الدروس المستفادة المتعلقة بالوسائل والسياسات ... العودة إلى اعتبار الاقتصاد الحقيقي في الاقتصاد المصرى والتنموى ... الزيادة السكانية والكثافة السكانية .

وعن الاستثمار الوطني والأجنبي في مصر - الاتجاهات الحالية ودعم استدامة التنمية

كانت الحلقة الثانية التي أشارت بأهمية تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩ (UNCTAD) والذي جاء فيه أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وهي أسوأ أزمة شهدها العالم منذ جيل من الزمن، أبطأت خطى الشركات غير وطنية - التي يقدر عددها بنحو ٨٢ ألف شركة ، إضافة إلى ٨١٠ ألف شركة أجنبية تابعة لها ، فقد أصابت الآثار السلبية لتلك الأزمة التي بدأت عام ٢٠٠٨ ، (وما زالت مستمرة) تلك الشركات حيث أخذت أرباحها في الانخفاض وازدادت عملية تصفية استثماراتها وتسريح العاملين فيها ، كما شهد عدد كبير منها عمليات إعادة هيكلة ، أو حالات إفلاس كبرى - ومع ذلك ستظل الشركات الأجنبية التابعة لهذه الشركات متعددة القوميات تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي ، إذ تستثمر ما لا يقل عن ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتوفر فرص عمل لقرابة ٤٨ مليون شخص .

وقد تم إثارة عدد من التساؤلات المهمة التي تحتاج دائماً إلى مبادأة ومبادرة فكرية وقرارات تنفيذية تركزت في الآتي :

- مبررات واستمرار الحاجة إلى الترويج للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ومنها مصر
- المناخ العام في ظل الأزمة العالمية الراهنة والتأثير المباشر وغير المباشر علي تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- التغييرات القطاعية للاستثمارات الأجنبية والوطنية، وأثر ذلك علي استدامة التنمية .
- فرص تعظيم الاستفادة وترشيد التدفقات وتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الأكثر احتياجاً وإلى الشرائح الأكثر احتياجاً ، وإلى القطاعات الأكثر احتياجاً ، مع اعتبارات استدامة التنمية ، ودعم المسؤولية المجتمعية للأجيال الحالية .
- المؤشرات والمقارنات الدولية والإقليمية والوطنية، وتهيئة داخلية وخارجية أكثر جاذبية للاستثمارات إلى أرض الوطن .

- الآثار المباشرة والتأثيرات غير المباشرة لتراجع معدلات الاستثمار على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي .
 - كفاءة الاستثمار وحوافز الاستثمار والجرعة التحفيزية للاستثمار في قطاعات البنية الأساسية ومدى التأثير الإيجابي على معدلات البطالة وتوجيهها للمشروعات الإنتاجية .
 - للوصول إلى معدل تنمية 7٪ - 8٪ في مصر ما هو معدل الاستثمار المرغوب فيه ؟ وما هي المدة الزمنية اللازمة لاستدامة تحقيق هذا المعدل من أجل استدامة التنمية ؟ .
 - أدوار شركاء التنمية خاصة في القطاع الخاص والقطاع العام ونوعية العلاقة بينهما .
 - أهمية ووضوح العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي .
- وعن التنمية الإقليمية بين المركزية واللامركزية
- كانت الحلقة الثالثة التي أشارت إلى تطور مفهوم ومجال التنمية كثيراً خلال العقود الأخيرة فيما شهدته أدبيات علم التنمية، وهكذا دعم مصطلح التنمية بتداخل مصطلح التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية والإنسانية، كما عرف الخطاب التنموي نشؤ عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القومية، والتنمية الإقليمية والتنمية المحلية، وهي كما نلاحظ ما فتئت تسعى إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات ذات حدود جغرافية أصغر .
- ولقد ظلت مسألة التنمية تطرح أساساً في الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بدأت تطرح في أغلب دول العالم النامي، في الستينات من القرن المنصرم، لكن الوعي المتنامي بالتفاوت الإقليمي، أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الإعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات في جل الأقطار المتقدمة منها والنامية على حد سواء، بينما لم يظهر الإهتمام بالمستوى المحلي إلا مع بداية الثمانينات كقضية ملحة من قضايا التنمية وعلاقتها بالمستقبل .
- حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى ان تكون تنمية وطنية ذاتية، تهدف إلى ان تساهم فيها جميع فئات المنظومة المجتمعية (حكومة - ق.خ - مجتمع مدنى - المؤسسات التعاونية) لتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان، مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة، فضلاً عن

الانتباه لضرورة إحياء مراكز محلية ، تستثمر الموارد الطبيعية والبشرية المحلية استثماراً أمثل ، وبمبدأ عن هدر إمكانيات المجتمع .

كما توجه الإهتمام إلى التنمية الريفية ، مع تركيز هياكل إدارية تعنى باللامركزية ، ومنح الأجهزة الإدارية المحلية صلاحيات أوسع ، ومسئوليات أدنى تستوجب المحاسبة عليها .

ولقد ساهمت المنظمات غير الحكومية منذ ما يزيد على العقدين في ترسيخ الاقتناع بأهمية التنمية المحلية من خلال برامج التنمية الذاتية ، والتضامن وتثبيت السكان في مواقعهم الأصلية ، والمحافظة على البيئة ، وتهيئة المجال المحلي ، وإسناد برامج التنمية الحكومية التي تبنتها ونفذتها محلياً في المناطق الفقيرة والمعزولة والنائية .

وباعتمادها على تصورات قومية ، وخارجية أحياناً ، وبإشراك السكان المستفيدين والمتطوعين كذلك ، تستهدف المنظمات غير الحكومية ، إرساء قواعد المجتمع المدني والتقاليد الديمقراطية ، مع بعض التحفظ ، حيث أنها بانخراطها في شبكات عالمية تجعلها تملأ أحياناً التصورات والبرامج ، وتقديم التمويلات الإضافية ، أو تصرف المساعدات الحكومية والتهبات شأنها شأن الوسيط . ومع هذا يمكن أن تساهم هذه المنظمات غير الحكومية من خلال عملها المحلي الحذر والواعي في دمج بلدان العالم النامي في المنظومة العالمية ، لتعميق مفهوم أوضح ، وأهداف متفق عليها للتنمية المحلية والتساؤل الذي يبرز الآن هو :

أين مسئولية ودور قطاع الأعمال الخاص من دعم توجه المسئولية المجتمعية للمساهمة ، ودعم التوجهات الرامية إلى الدعم التنموي بالحجم المطلوب ؟ .

ولعل مساهمة اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية تتجلى في كونها تساعد على :

- الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري والتنموي ، مما يساهم في إيجاد توزيع عادل نسبياً لسلطة صنع القرار ، والاستثمارات ، والموارد داخل الدولة .

- تنازل هيئات الحكم المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح هيئات إدارة وحكم محلية، هذه الهيئات التي تتعايش مع مشكلات السكان المحليين بشكل مستمر، وتدرك أسبابها وأبعادها. وهذا الوضع يمنح هذه الهيئات القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية، بالحاجات المتعددة والمتعارضة للمناطق والأقاليم والشرائح السكانية المختلفة، وبالتالي يضمن تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية بصورة فاعلة وإيجابية.
- إيجاد الاتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط التنموي والسكان، وهذا يمكن القائمين على التخطيط من الحصول على بيانات أكثر دقة حول أوضاع مناطقهم، ويساعد على إعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفعالة ومؤثرة.
- إيجاد توزيع عادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمي في جميع مناطق البلاد، من خلال وصول الموارد والاستثمارات إلى جميع مناطق وأقاليم الدولة، وهذا يقلل من حدة الفوارق الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية الإقليمية.
- تخفيف العبء الإداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية، حيث تخلصها من العديد من المهمات والصلاحيات، بإسنادها إلى هيئات إقليمية ومحلية.
- وهذا الوضع يمكن هيئات التخطيط المركزية من أخذ الوقت الكافي في الإشراف بشكل فعلي وعفلي على متابعة خطط التنمية المختلفة.
- ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي، وذلك على اعتبار أن اللامركزية هي شكل من أشكال وأسس العملية الديمقراطية.

وتظل التساؤلات التي كانت مطروحة أمام الحكومة تدور حول الآتي :

- كيف تحدد الأقاليم التنموية التخطيطية كمظلات أوسع للمحليات ؟

- ما هو دور المحليات في التنمية المستدامة ؟

- ما هي معايير التمايز بين الإدارة المحلية والحكم المحلي ؟

- ما هي مقومات المركزية وعلاقتها بموضوع التنمية الشاملة في المحليات كدروس مستفادة ؟
- ما هي آفاق اللامركزية والتنمية مستقبلاً استفادة من دروس الماضي ؟
- كيف نستفيد من دروس المقارنات الدولية للنماذج الناجحة في العالم حول ما يدور في هذا الموضوع ؟

وفى مجمل العروض التي قدمت في الحلقة ومن خلال الحوار والنقاش أضيفت تساؤلات أخرى تركزت في التالي :

- هل توجد إستراتيجية للتنمية الإقليمية ؟ وما هي أهدافها ؟
- ما هي العناصر الأساسية لإستراتيجية التنمية الإقليمية ؟
- ما هي السياسات الحالية للتنمية الإقليمية ؟
- هل اللامركزية تمثل حاجة محلية أم أجندة أجنبية ؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق اللامركزية ؟
- هل هناك فكر يضمن تدرج تطبيق اللامركزية ؟
- هل هناك تحقيق للاستقلالية المالية للوحدات المحلية ؟
- هل الهياكل المؤسسية القائمة بالكفاءة المطلوبة لتحقيق اللامركزية ؟
- ما معيار تحديد أعداد أعضاء المجالس الشعبية المحلية ؟
- هل ستساعد اللامركزية في الحصول على بيانات أكثر دقة من وجهه نظر إحصائية ؟
- هل ستساعد اللامركزية في تعزيز الديمقراطية ؟
- هل قضية اللامركزية قضية سياسية أم فنية ؟
- هل يستلزم الانتقال من المركزية إلى اللامركزية تطبيق نظام للحكم المحلي ؟
- هل نبدأ بالمحافظات التي لديها قدرة على تطبيق اللامركزية يتزامن مع تطبيق أنواع من الإصلاحات مع باقي المحافظات الأخرى لحين انضمامها ؟

- هل هناك أهمية لاستثمار فكرى ينادى بدعم معنى لمفهوم ومصطلح الأقاليم التنموية التخطيطية ؟
- هل يمكن استخدام وتوظيف كفو للامركزية لحل المشكلة السكانية ومعالجة الزيادة السكانية والكثافة السكانية في الوادي في مصر ؟
- هل يمكن إعادة النظر في الحدود المحلية ، لتصبح بهدف التنمية وليس بهدف الإدارة ؟
- هل هناك إعلام تنموى فاعل ورشيد تدور في فلكه التنمية الإقليمية والترويج للامركزية على نحو أكثر فعالية ؟

وعن المشروعات الوطنية الكبرى : توشكى وسيناء بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل

كانت الحلقة الرابعة التي أشارت إلى أهم أسباب تباطؤ هذه المشروعات الوطنية المفتوحة ، ووجود الثغرات والعيوب المشينة في دراسات الجدوى ، وكذلك وجود عيوب في بعض وليس كل القائمين على أرض التنفيذ وكلاهما يمكن التغلب عليه لو تم الالتزام بالضوابط الشرعية والمعايير الفنية ، والالتزام بالقانون وشرعية التعاقد واحترام البرامج والخطط الموضوعة على أساس علمي .

كذلك تم الإشارة إلى الإدراك العميق للمحاور الأساسية التي تقول بأن المشروعات الوطنية الكبرى ينبغي أن تطرح في إطار تحليل موضوعي ومنظومي للأمن القومي ، وأن أهمية الأبعاد المؤسسية التنظيمية والتشريعية وأدوار كل من القطاع الخاص والقطاع العام ، والمؤسسات التعاونية تنبني وتأسس على مشاركة حقيقية وفعالة ، ونافذة ، ونزيهة ، كما أن أعباء التنمية بما يشمل الاستثمارات الأجنبية والتمويل المحلى وتخطيط الأراضي الجديدة، ينبغي أن تستند إلى قرارات مؤسسية رشيدة ومحددة على نحو قاطع مخطط مسبقاً ، وتعكس أهمية الأبعاد المواردية بما يشمل استخدامات الأراضي والموارد المائية وترشيدها ومشروعاتها المستقبلية فإن النظر إليها هو مدخل التنمية المستدامة وتأمينها .

كما تضمنت الإشارة تركيزاً على أن الأبعاد الثقافية الاجتماعية بما يشمل ضرورات الخروج من الوادى والمعالجات الاجتماعية للتوعية برفض مقولات المزل الاجتماعي وآثارها النفسية والاجتماعية ، يجب تنشيط أبعادها الثقافية الحقيقية ، وان الرؤية بعيدة المدى لمستقبل تلك المشروعات وانعكاساتها ،

تستلزم التحليل لمكوناتها الأمنية ، والسياسية ، والثقافية ، والإستراتيجية ، والاجتماعية وليست الاقتصادية فحسب ، كما تم التركيز علي ضرورة تحقيق التشابك الموضوعي بين جناحي الاقتصاد الحقيقي ، الزراعة والصناعة ، بما يتقاطع مع مشاكل البطالة والكثافة والتوزيع السكاني على أرض الوطن وترشيد إعادة تخصيص وتعبئة كافة الموارد الوطنية ، ذلك إن أردنا أن نحافظ بمعني حقيقي لاستدامة التنمية وإضطراد النمو.

- وفى الإضاءات الكثيفة التى صاحبت العرض والحوار والنقاش طرح العديد من الأفكار التى تناولت التحديات التى يواجهها المشروع القومى لتنمية سيناء والمشروعات الوطنية الكبرى الأخرى :
- محدودية الموارد المائية وتهيئة البنية التشريعية المشجعة على المشاركة في تنفيذ المشروع ، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان عدم إساءة إستخدام الأراضي المخصصة ، وقيام القطاع الخاص بدوره في تنفيذ هذا المشروع في إطار المسؤولية المجتمعية للشركات والمستثمرين .
 - بروز فكرة الإكتتاب العام كأحد الآليات المقترحة لدعم المشروع مع مراعاة إعتبارات عدالة التوزيع .
 - توجيه المشروعات البحثية التى تجريها الجامعات ومراكز البحوث لدراسة المشروعات القومية المتعددة ومنها مشروع ممر التنمية .
 - يمثل موقع مشروع توشكى في جنوب غرب مصر دعماً للأهداف الإستراتيجية للتنمية ، وذلك لما يستتبع المشروع من تكثيف النشاط السكاني والتنموى والخدمات ، والتواصل مع دول الجوار (السودان وليبيا)
 - يواجه مشروع توشكى تحدياً رئيسياً يرتبط بندرة المياه حيث أننا نقتررب كثيراً من خط الفقر المائي ، وأصبحت خلافات الرأي واضحة بين مؤيد ورافض للمشروع ككل والتشكيك في إمكانية إنجاح إستكماله ، حيث يعتقد البعض أنه لا جدوى من التراجع والتشكيك في نوايا الغياب التام للمستثمرين المصريين في ساحة المشروع.

- ما تفصح عنه التقارير الرسمية أشارت إلى عدم جدية المستثمرين الأجانب، حيث يشير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حول مشروع تنمية جنوب الوادي أن جملة المساحة المزروعة تمثل ٤,٤٪ من المساحات التي تم تخصيصها للمستثمرين؛ فوق ذلك تصل قيمة الأعمال المنفذة في المشروع إلى نحو ١,١٪ من إجمالي قيمة الأعمال المتعاقد عليها.
- بالنسبة لمشروع شرق العوينات، كان المستهدف منه زراعة ٣٢٨ ألف فدان على المياه الجوفية، بحيث تم تقسيم هذه المساحة إلى ٢٢ قطعة، كل قطعة ٢٤ ألف فدان، يزرع في القطعة الواحدة ١٠ آلاف فدان فقط والباقي للمرافق، وقد وفرت الدولة الكهرباء والطرق باستثمارات قدرها ٤٠ مليون جنيه، والمستثمر يتكفل البنية الداخلية والأساسية. ما حدث حتى الآن هو أن ٨ قطع فقط أثبتت جديتها وتم زراعة ٤٦ ألف فدان بها... بينما تم إنذار مالكي باقي القطع، فبدأت أربع قطع منها في الاستثمار الجدى، وقطعتين تستصلحهما القوات المسلحة حالياً، وتم سحب باقي القطع غير الجادة.
- بالنسبة لمشروع درب الأربعين، كان المستهدف منه زراعة ١٢ ألف فدان على المياه الجوفية، عن طريق حفر ٨٥ بئراً، البئر يروى نحو ١٥٠ فدانا، والمشروع مخصص لشباب الخريجين، يتم تخصيص ٧ فدادين ومنزل لكل شاب، وتم حفر الآبار وتعليك الشباب وبناء تجمعات سكنية.
- وفي مشروع ترعة السلام، تم استصلاح واستزراع ٥٢٠ ألف فدان غرب الترعة، هناك ٤٠٠ ألف فدان شرق الترعة منهم ٥٠ ألف فدان يتم زراعتها حالياً والباقي جارى العمل لاستصلاحها، وسيتم طرح ٢٠٠ ألف فدان للاستغلال بعد الاستقرار النهائي علي: هل يتم طرحها للاستغلال بحق الانتفاع أم التمليك؟ وما شكل التخصيص؟ هل للأفراد أم للشركات أم للمستثمرين؟ كما أوضح مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية قد أعيد تشكيلة وأصبح يضم غالبية الوزراء ليكون هناك شبك واحد إمام المستفيدين بدلاً من طول الإجراءات وتفرقها.

- وعن مشروع تنمية شمال سيناء ، فهو مشروع قومي أمنى له أولوية كبيرة جداً وقد خضع لدراسات جدوى قبل تنفيذه ، وهو من المشروعات ذات المدى الطويل، هدف المشروع خلق مجتمعات جديدة ، وإعادة توزيع السكان ، وتحقيق اكتفاء واعتماد على الذات ، خاصة في الغذاء .
- عند تقييم مثل كل هذه المشروعات الوطنية الكبرى يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمنية. وكيف ستم إدارتها ؟ ومن هم مالكي المشروع ؟ حيث يجب التأكد أن هذه المشروعات تنفذ كما كان مخططاً لها ، ويستفيد منها أكبر عدد من المواطنين ، ولا تقتصر على عدد قليل من المستثمرين ورجال الأعمال .
- لا يجب أن يغيب عن الأذهان الاهتمام البالغ بالتغيرات المناخية وارتباطها بتنمية المناطق المشار إليها حيث دائماً ما ينظر إلى التغيرات المناخية على أنها تغيرات ذات تأثيرات ضارة جداً على مصادر المياه وغيرها من المصادر الطبيعية المتاحة في تلك المناطق الغائب الحاضر والمقصود به هو إحياء وتقوية بنية التعاونيات الزراعية التي لا يجب أن يتم تجاهل الدور المطلوب منها وبشدة في إطار تلك المشروعات الوطنية الكبرى .
- طرحت بعض التساؤلات المهمة في إطار إنشاء وزارة لتعمير الصحارى وتقسيم سيناء إلى ثلاث محافظات (شمال - وسط - جنوب) ماذا عن التعامل في إطار أقاليم تنموية اقتصادية ؟
- ماذا عن إمكانية تنفيذ مشروع منطقة " آرتين " بين مصر والسودان في ظل الظروف المعقدة التي يتعرض لها السودان حالياً ؟
- من الملاحظات المهمة ما ورد بشأن نظام المحاسبة والشفافية والتنمية بالمشاركة من الأشياء الأساسية لنجاح كافة المشروعات الوطنية الكبرى التي طرحت للحوار والنقاش وذلك لضمان التنمية المستدامة.
- انعمد إجماع فكري ووطني أن أحسن وأفضل وسيلة لحماية سيناء يتم عن طريق الاستزراع بالبشر.

- كانت الحلقة الخامسة التي أشارت إلى عدة حقائق هامة تتمثل في التالي :
- أننا أمام فيضان عددي من خريجي التعليم الفني المتوسط ، وعدم ملاءمة مستوى الخريجين لمطلوبات التطور الاقتصادي والتكنولوجي .
 - أن هناك إختلالاً في هيكل التعليم الهندسي العالي ، حيث التخصصات المتصلة بالقطاعات الأعلى ربحية .
 - أن التعليم الفني والتدريب المهني والصناعة تعاني جميعها من ضيق الطاقة الإستيعابية والقدرات التشغيلية ، نظراً للبعد عن الأنشطة الأكثر ارتباطا باحتياجات التنمية بالضرورة.
 - أن سوق العمل يعاني من غياب تفنين مستويات العمالة الحرفية والصناعية عموماً ، وتحديد مواصفاتها ومعاييرها ، بينما تعاني مواقع الإنتاج من نقص الجودة لمدخلاتها البشرية التي هي مخرجات النظام التعليمي والنظام التدريبي ، وغياب ترابطها العضوي مع منظومة البحث والتطوير ، بما ينعكس على غياب أو نقص حاد في المهارات اللازمة للفروع الإنتاجية ، وبما يؤخذ أو يحيط كل محاولات تحقيق النقلة النوعية لمستوى ومعدل النمو الإقتصادي ، وهيكل الناتج المحلي الإجمالي في مصر .
 - كيف ومتى وأين وبعن وبكم وعلى حساب من تحدث هذه النقلة النوعية التي تنقل المجتمع من المعلومات إلى المعرفة ؟ ومن المهارة إلى الفكر ؟ ومن التشغيل إلى التصميم ؟ ومن العام إلى الخاص ؟
 - أن النقلة النوعية المطلوبة من اجل المستقبل ، تستلزم تكوين قاعدة علمية تكنولوجية ، تنطلق أساساً من مفهوم جديد للتعليم الفني والتدريب المهني والحرفي ، ومن خلال مشروعات وطنية كبرى علمية وتكنولوجية ، في مجالات تطويع وتطوير الأقمار الصناعية ، إن أردنا للمستقبل أن يترجم بأمانة لأغراض البحث والبت وتوليد الكهرباء من الطاقة النووية ، واستخداماتها للأغراض السلمية ، والهندسة الوراثية ، والمواد الجديدة ، وتشغيل إمكانيات الطاقات الجديدة والمتجددة ، وتعميق الاستفادة من علوم الحياة والاتصالات .
 - إن هذه المشروعات تعتبر بمثابة مدارس حقيقية لتكوين أجيال جديدة من الطلائع الفنية والمهنية ، التي ستظهر في تعظيم القدرات وجدارة المنشآت ، لتؤدى إلى آثار ملموسة وممتدة ' على

المنظومات التعليمية والتدريبية ، والمهنية ، والبحثية والإنتاجية. من خلال العملية المسماة بالتنمية العكسية أو التبادلية .

وهنا لنا أن نتساءل ؛ ما هي طبيعة العلاقة المتبادلة بين التعليم والتدريب من جهة ، وعملية الإنتاج من جهة أخرى ؟ هل تصل مخرجات النظم التعليمية والتدريبية بطريقة سلسلة إلى مواقع الإنتاج؟ هل تقوم هذه المواقع باستيعاب المخرجات المذكورة استيعاباً منظماً ومنطقياً ؟ وهل تعاود مواقع الإنتاج بعث الدعم اللازم لنظام التعليم والتدريب ، ليقدم بمنظومته الإنتاجية الاجتماعية ، ودعم خلق فرص عمل في تيار متواصل التدفق غير متقطع ، رافداً لطوابير البطالة ؟

هل يقدم النظام التعليمي والنظام التدريبي مخرجات غير مرغوبة من قبل المنظومة الإنتاجية الصناعية .. فترفضها هذه المنظومة ؟ وما هي التكلفة الإضافية العالية في محاولة تأهيلها في محاولة قسرية ساذجة لإدماجها ؟

هل يبيت النظام التعليمي والنظام التدريبي كما من حملة الشهادات يقذف بهم خارج أسوار المدارس والمعاهد ومراكز التدريب والجامعات ، دون أن يعني بمصائرهم ، والتحوط لكل الاحتمالات المحيطة بها إمعاناً في هدر إمكانية البشر في مصر ..

هل العلاقة بين التعليم والتدريب والتأهيل والبحث والتطوير والإنتاج علاقة إتصال وتكامل ،

أم علاقة إنفصال وتباعد ؟ إلى متى سيظل حال الجزر المنعزلة على ما هو عليه ؟

كيف يمكن أن تحل كل هذه المعضلات ؟ في إطار محاولة الإستجابة بالتساؤلات التالية أيضا :

- أين موقع التعليم الفني في إطار النظام التعليمي في مصر ؟
- ما هي التغيرات الجذرية الواجبة في نظام التعليم الفني ، استجابة لحاجات القطاعات الصناعية ؟
- كيف نحرك السياسات الراكدة في النظام التعليمي وغيرها من السياسات بوجه عام والتعليم الفني ، على وجه الخصوص ؟

- كيف يمكن أن تفعل تلك الروابط الخلفية والأمامية بالتعليم الفني وتوثيق أواصره بالتدريب المهني والبحث العلمي ، والتطوير التكنولوجي ، والإنتاج ، وحاجات سوق العمل للمنتجات ، من المنتجات المصرية محلياً ودولياً إن كنا نبغي فتح أسواق تصدير ؟
 - ما هي متطلبات تطوير النظرة للتعليم الفني ، لتلبية الحاجات الحقيقية لأسواق الصناعة ، خاصة صناعات المستقبل في مصر ؟
- وقد تناولت العروض العلمية المقدمة أمام الحلقة واقع الصناعة المصرية من حيث هيكل القيمة المضافة، لإظهار الصناعات التي يتم التركيز عليها حالياً - وهل يمكن استمرارها في المستقبل ؟ هل واقع الصناعة المصرية الحالية يمكن أن يشكل أساساً للمستقبل لناخذ به أم أن هذا الهيكل يجب تغييره وفقاً لرؤية مستقبلية ؟ هل هناك تقدير لاحتياجات الصناعة الحالية من العمالة الفنية ، ثم تقدير هذه الاحتياجات للصناعة مستقبلاً؟
- وقد توصل العرض إلى نتيجة مؤداها إلى انه في غياب الترابط الوثيق بين الصناعة والتعليم الفني ، فإن المدارس الفنية لن تكون قادرة على تلبية إحتياجات الصناعة من العمالة الفنية .
- كما تم عرض ما يتعلق بالتعليم الفني في مصر تركيزاً على أهداف التعليم الفني الصناعي في مصر والتطور التاريخي لمسيرة هذا النوع من التعليم مع إضاءات مكثفة على
- كافة المشكلات التي يعاني منها هذا التعليم وضرورة المواكبات بين العرض والطلب على الموارد البشرية والعمل على الارتقاء بالمواكبة المهنية .
- وكثفت العروض والتعقيبات عليها والمداخلات وما تم من نقاش وحوار حول النقاط المهمة التالية :
- لا يوجد بالمجتمع حركة حقيقية لتنفيذ الرؤية والتوصيات التي تم طرحها .
 - رجال الصناعة طرف مستفيد من العامل ، ولكنهم لا يدخلون في عملية إنتاج هذا العامل ؛ ولا بد من وجود هيكل مؤسسي يربط بين الصناعة والتعليم والتدريب .
 - المؤسسة أو الهيكل المؤسسي المقترح إنشائه ، قائم بالفعل ممثلاً في إتحاد الصناعات ، ولكنها مؤسسة مهمشة الدور .

- مصلحة الكفاية الإنتاجية تعنى بالتعليم النظرى فى المدرسة والتعليم المهنى فى المصانع .
- حجم المصانع فى مصر متواضع جداً .
- مشروع مبارك - كول ضمن اتفاقية التعاون الألماني - المصري مشروع ناجح لأن المصانع تسانده وتدريب الدراسين فى هذا النظام .
- التعليم الفنى الصناعى فى مصر ذو نوعية متدنية .

وبالنسبة لاحتياجات الصناعة المصرية من العمالة الفنية :

- هناك نقص خطير فى العمالة الفنية الماهرة ، مما يؤدى إلى قيام المهندسين بتأدية الأعمال التى من المفروض أن يؤديها الفنى المتدرب الماهر .
- عمل المهندس الحقيقي هو التطوير والإبتكار التكنولوجى ، وليس مراقبة العمال
- العامل الماهر هو الملاحظ ، ثم رئيس العمال ، ثم مدير الإنتاج .
- هناك مسئولية على المصانع والشركات لتدريب ورفع مهارات العمالة الفنية بها ، والحفاظ على التدريب المستمر المسير للتطورات التكنولوجية المتسارعة .
- الصناعة نشاط مؤثر لا بد أن يكون له دور فى تمويل البحوث وتشجيع التطوير والابداع .
- من الممكن استخدام الهندسة العكسية بالبده بتصنيع المعده، ثم يبدأ النشاط الهندسى والتطوير والتجديد والابتكار .
- لا لوم على علماء مصر ، حيث لا يوجد طلب على البحث العلمى .
- يجب أن يفرض على كل شركة أن توفر نقطة إتصال بينها وبين مراكز البحوث .
- مشكلة عدم إستمرارية ما بدأنا فى تصنيعه .

وخرجت الحلقة بإيضاح مهم للغاية فيما يرتبط بمشاكل التعليم والصناعة : أن السياسات الكلية السليمة هى أساس الإصلاح القائم على رؤية واضحة تعالج مثالب المناخ العام فى المجتمع إيجاباً بمزيد من الإنضباط وتصحيح تشوهات ثقافة النظرة إلى خريجى التعليم الفنى الصناعى والعاملين فى قطاع الصناعة بشكل عام .

وعن المسؤولية المجتمعية والحماية الصحية في مصر

كانت الحلقة السادسة التي أشارت إلى عدة حقائق هامة تمثلت في الآتي :

- لم يعد الحق في الصحة أمر تختص به الدولة وحدها : بل صار هناك من الأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على صيانة وضمان هذا الحق ، إما بمتابعة تنفيذ الدول لإلتزاماتها بشأن هذا الحق ، أو مساعدة الدول المختلفة " خاصة النامية " في ضمان تمتع الأفراد بالحق والرعاية والحماية الصحية .
- إن إرتباط الحق في الصحة بظاهرة العولمة ، تمثل في كونه أحد أهم الأهداف التنموية للألفية ، وله وحدة قياس عالمية فيما يعرف بالمقاييس العالمية على مؤشر التنمية البشرية العالمي .
- جاءت حزمة الأهداف التي تتعلق بالصحة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية - وهي الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية حتى حلول عام ٢٠١٥ وتمهدت مصر مع بقية الدول المجتمعة في قمة الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر ٢٠٠٠ - بتقليل معدل وفيات الأطفال إلى الثلث ، وتحسين صحة الأم ، وتخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع ، لأنها من أهم مؤشرات الوضع الصحي ، وتجسد مدى كفاءة النظام الصحي في تقديم خدمات الرعاية الصحية .
- أن هناك عدد من المؤشرات الصحية التي ينبثق عنها مجموعة من المقاييس الصحية التي يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز في السياسات الصحية ، وقد ظهر من خلال مراجعة التقارير العالمية للتنمية البشرية إستمرار مصر في فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ، والأكثر من ذلك أن مصر تتراجع داخل ترتيب هذه الفئة في السنوات الأخيرة من الدولة ذات الترتيب ١١١ إلى الدولة ذات الترتيب ١٢٣ وفق أحدث تقرير للتنمية البشرية صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (عام ٢٠٠٩).
- وجود تجاوزات في منح قرارات العلاج على نفقة الدولة ، ومخاوف من تعديل قيمة إشتراكات نظام التأمين الصحي بما يقلل من الإنفاق العام على الصحة ، كما أن هناك حاجة لمد مظلة التأمين

الصحة لمختلف المواطنين دون تمييز ، حتى يتحقق تمكين المواطنين على قدم المساواة من حقهم فى الصحة .

● الحق فى الصحة حق دستورى ، فوفقاً لنصوص الدستور المصرى فى المادة (١٠) بأن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم ، والمادة (١٦) بأن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والإجتماعية والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعاً لمستواها ، والمادة (١٧) بأن تكفل الدولة خدمات التأمين الإجتماعى والصحة ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً .

● تعتبر وزارة الصحة طبقاً للدستور هى المسئولة عن صحة جميع المواطنين المصريين ، بالعمل على تحسين الحالة الصحية لهم جميعاً بلا تمييز ولا تفرقة .

● الإتجاه لخفض معدل وفيات الأطفال والأمهات والحوامل والحد من آثار الزيادة السكانية غير الرشيدة وكذا الحد من مخاطر عبء المرض على المجتمع وإنتاجيته وتطوره .

● أوضحت أهم التقارير الوطنية " المجلس القومى لحقوق الإنسان " أن هناك تنوع فى إنتهاكات الحق فى الصحة ، حيث تنوعت الشكاوى الخاصة بانتهاك الحق فى الصحة ما بين :

- الحاجة للعلاج على نفقة الدولة وزيادة الإعتماد المخصص للعلاج أو للسفر للخارج .

- فئات تحتاج للإضمام إلى التأمين الصحى لتلقى الرعاية الصحية اللازمة .

- تحسين خدمات التأمين الصحى فى مجال الأدوية .

- الحاجة إلى تحسين الخدمات الطبية المقدمة فى المستشفيات العامة والخاصة ، خاصة كمية ونوعية

الأدوية وعدد وكفاءة الأخصائيين والأجهزة الطبية ، والإلتزام بمواعيد العمل بها .

- الإهمال الطبى ، وعدم قبول المرضى بالمستشفيات بدعوى عدم توافر أماكن لهم ، والتضرر من

تحويل مستشفيات الرعاية المتكاملة إلى وحدات طب أسرة خاصة فى القرى والنجوع ، وذلك على

أثر تطبيق قرار وزير الصحة لسنة ٢٠٠٥ ، بتحويل تلك المستشفيات إلى وحدات طب أسرة دون

مراعاة لتكلفة إنشائها وتجهيزها .

- ضرورة إقامة قاعدة بيانات إلكترونية للخدمات الصحية المقدمة على مستوى الجمهورية ، مع تحديثها أولاً بأول لتساعد فى فهم تطور خريطة مؤشرات الخدمات الصحية فى مصر .
- أهمية مراجعة إستراتيجية الرعاية الصحية فى مصر ، مع تعديل السياسات المنبثقة عنها .
- تفعيل السلطة التشريعية ، حماية لحقوق المواطنين من جور السلطة التنفيذية ، خاصة فيما يتعلق بتحديد ماهية الفئات غير القادرة ، وتحديد الكوارث الصحية الشخصية ، وتحديد حزمة الخدمات الصحية التأمينية .

إن كل ذلك يتوجب إهتماماً فى الطرح والمناقشات عاجته الحلقة بالإهتمام البالغ فيما يشمل :

- الحجم الحقيقى للمسئولية المجتمعية فى مصر .
- تعميق مفهوم المسئولية والتجارب الناجحة الدولية .
- توفير الرعاية والحماية الصحية ، وتأكيد ضرورة الحق فيها .
- العولمة والتأثير على حقوق الإنسان ، وتأمين حق الحماية الصحية .
- الآليات الرشيدة للتعامل المؤسسى لنشر الحماية ، ومد مظلتها بالجودة اللائقة لقيمة البشر .

كما تم طرح العديد من التساؤلات والتي دارت حول :

- ما هى أوضاع التأمين الصحى ومستويات الخدمات التى يقدمها ؟
- ما هى المخاوف المثارة حول مشروع قانون التأمين الصحى الجديد ؟
- هل من المتوقع أن يؤثر تطبيق اللامركزية فى المحافظات على مستوى الخدمات الصحية المقدمة ؟
- هل يمكن الإستفادة من نظم التأمين الصحى المعمول بها فى دول تتقارب معنا فى مستوياتها التنموية ؟
- هل أثرت الأزمة المالية العالمية على الجهود المبذولة لتحسين مستوى الخدمات الصحية فى العالم ، وفى مصر - وهل ستؤثر التغيرات المناخية على نماذج الأمراض المعدية فى العالم ومصر فى المستقبل - وهل تأهب العالم لمواجهة ذلك ؟

وقدمت العروض العلمية فى الحلقة توضيحات للتطور الذى حدث فى مفهوم الحماية الصحية والحق فى الصحة فيما شمل الصحة فى الدستور المصرى واستعراض الواقع الصحى فى مصر الذى أظهر ما يلى :

- تدنى المؤشرات الصحية فى الوجه القبلى والمحافظات الحضرية عنها فى الوجه البحرى .
 - التغطية بالخدمات الصحية فى مصر مقارنة بدول العالم تعتبر جيدة (حوالى ٥٠٪ من المواطنين مغطى بالتأمين الصحى) .
 - المؤشرات الديموجرافية والإجتماعية والإقتصادية توضح أن الوجه القبلى به أدنى المؤشرات من حيث البطالة ، معدل القراءة والكتابة ، الصرف الصحى ...ألخ .
 - مقارنة الإنفاق على الصحة بين مصر وبعض الأقاليم والعالم توضح أن المشكلة الأساسية فى مصر تعتبر أن الإنفاق على الصحة ، ونسبة الإنفاق على الصحة متدنى للغاية فى مصر مقارنة بكثير من الدول .
 - توجد علاقة قوية بين تدنى المستوى الإقتصادى وتدنى الخدمات الصحية .
- كما تم التركيز على أهم مشكلات قطاع الصحة وأثرها على الحق فى الصحة كحق أصيل من حقوق الإنسان تركزت فى :

- مشكلات التأمين الصحى .
- إصدار قرارات وزارية متعلقة بالصحة .
- العلاج على نفقة الدولة .

إن المقاربة الرئيسية لمعالجة كل ما طرح تتطلب الإعراف بأن قطاع الصحة فى مصر يحتاج إلى إعادة ترتيب أولوياته ، كما أنه يشكل أخطر أضلاع ثالوث القطاعات التى لا ينبغى أن تتبع الخصخصة (التعليم الأساسى - صحة القوم - الرعاية الإجتماعية) .

إن الصحة فى مصر فى خطر ، وأن المعالجات الرأسمالية تهدد الصحة لأنها تلتفت للفرد أكثر من المجموع ، كما أن الحقيقة المؤلمة أن السيدة المهانة المهزقة - الجائعة - المهورة - لا يمكن

أن تلد مولوداً سليماً إذا أدركنا فهم عميق للصحة جذورها السليمة تبدأ في الأسرة والأم والطفل . وإذا أضفنا إلى ذلك تعدى حدود الخطر في التلوث البيئي الذي يحيط بنا ومدى تأثيره على الصحة العامة للناس وأمراض لم تكن نعهدها من قبل متزامنا مع نوعية وجودة تقديم الخدمة الصحية لإدركنا المأزق والأزمة الحقيقية التي يعانها القطاع الصحي في مصر . فيما يصب ذلك كله إلى تدنى مستوى التعليم الطبي على كل مستوياته ، لأن التغييرات التي حدثت للإنسان المصري نتجت عن خلل جودة أداء المعلم وإنهيار حقيقى لقيم منظومة التعليم – ومن هنا كيف نجيب على السؤال المعضلة : أن الصحة مسئولية المجتمع ككل .

وعن السكان والمكان : الإطار الديموجرافى والإجتماعى والإقتصادى فى ربيع قرن قادم :

كانت الحلقة السابعة خاتمة لموسم سيمينار المعهد للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ – وفيما أشارت المؤشرات الديموجرافية إلى أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال قرنين من الزمن ٢٥ مرة – وما تزال معدلات النمو السكانى فى المحروسة مرتفعة وتنفوق المعدلات العالمية . وفى ظل هذا النمو بوجه عام ، يحلو للبعض ترديد أن التزايد السكانى هو السبب الرئيسى لما تعانیه مصر من مشاكل ، وهو الذى يحرمانا من جنى ثمار التنمية ، وعدم شعور الأغلبية بتحسّن أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية . والحقيقة أن الأمر لا يتوقف عند حدود التزايد السكانى ، بل يفاقم الأوضاع المتردية أن هذا التزايد ينحصر فى مساحة جد ضيقة من أرض الوطن ، بشكل يفوق قدرة هذا الحيز الضيق عن إستمرار وتيرة إستيعاب هذا التدفق البشرى .

والأمر الأكثر خطورة وبرزوا الآن هو أن الموارد الطبيعية بشكل عام ، والأرض والمياه بشكل خاص ، تتعرض لقدرة كبير من الفقر والتدهور عاماً بعد عام ، بل ويوماً بعد يوم ، بما يؤدي إلى نخبوب هذه الموارد أو عدم صلاحيتها لإستمرار الحياة عليها فى الأمد المنظور . إن التعداد العام الذى يجاوز ٧٨ مليون نسمة ، يستلزم من أجل البقاء حصّة مائية لا يقل قدرها عن ٧٨ مليار متر مكعب من المياه سنوياً للوفاء بالحاجات الأساسية من المياه ، أى أن يكون للفرد نصيباً يقدر بنحو ١٠٠٠ متر مكعب من المياه سنوياً ، يضاف إليه مقدار إضافى للقيام بالعمليات التنموية ، حيث لا تنمية بدون مياه ، وإذا أخذنا

فى الإعتبار أن نصيب مصر من مياه النيل المحدد الأول للتنمية أو للحياة يصل إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً ، فإن نصيب الفرد يقل عن ٦٠٠ متر مكعب من المياه سنوياً . وقد ظهرت هذه المشكلة على السطح فى الآونة الأخيرة ، بعد أن أعلنت دول المنبع السبع نيتها عن تخليها عن الإتفاقيات بهذا الصدد . الأمر الذى يدق نواقيس المخاطر بالتهديد لنقص الحصص السنوية عن ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، وكما كان متوقفاً فإن صراعات المياه ستبدو أحد معطيات ما سيطفو على سطح الخلافات من صراع فى المرحلة القريبة القادمة .

ولا يقتصر الأمر فى المشكلة السكانية على الزيادة السكانية فقط بل تشمل كذلك التوزيع العمرى للسكان ، والنمط الحضري العشوائى ، وما يرتبط به من تدنى الخصائص البشرية متمثلة فى ارتفاع معدلات الأمية بين النساء ، وعمالة الأطفال .. ألخ . كل هذه المسائل لها تبعاتها السيئة على سوق العمل ، على الادخار ، والاستثمار والاستهلاك ، ومن ثم التنمية الاقتصادية برمتها . كما أن هناك من القضايا التى تطفو على السطح حالياً ألا وهى قضية الهجرة إلى الغرب التى تسد العجز فى العمالة وما يتبعها من مشاكل وتبعات شرعية قانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية . إن ذلك فى النهاية يشير إلى أن تصطبغ القضية السكانية بالصبغة الإقتصادية ، وكل هذه التأثيرات تتطلب أساليب مبتكرة لمواجهة المشكلة سواء على مستوى التشريعات - الحوافز - الإعلام - منظمات المجتمع المدني .. ألخ ، مما سيؤثر لا محالة على إعادة النظر فى البرامج وخطط العمل المطبقة لتكون أكثر واقعية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من فرصة النافذة الديموجرافية وبما يضمن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

كل ذلك إستدعى إهتماماً للعرض والحوار والنقاش توجه إلى :

- الإسقاطات السكانية فى ربع قرن قادم باحتمالاتها المتشائمة والمتفائلة .
- توقع توزيعات السكان على أرض الوطن فى ربع قرن قادم وإمكانات توسيع الانتشار على رقعة الأرض المصرية .

- التغيرات الديموجرافية الاجتماعية وانعكاساتها على الزيادة السكانية، وهيكل المهن المطلوب توفيرها من أجل ترصين تنمية حقيقية وشاملة .
 - التغيرات الإقتصادية وانعكاساتها على الانتشار السكاني ، وفكرة العزل الإجتماعى والإرتباط بفكر شبكات الخدمات والمرافق والبنية الأساسية .
 - الخروج إلى المجتمعات والأراضي الجديدة ، وآليات تنفيذ ذلك فى مصر فى ربيع قرن قادم .
- وقد أقلت العروض المقدمة أمام الحلقة إهتماماً كثيفاً بالتوزيع الجغرافى غير المتوازن للسكان فى مصر كأحد الأبعاد الثلاثة الرئيسية للمشكلة السكانية بالإضافة إلى النمو السكانى السريع وإنخفاض مستوى الخصائص السكانية كما تم بلورتها فى إطار السياسة القومية للسكان التى صدرت فى عام ١٩٧٣ .
- كما تم عرض الإسقاطات السكانية فى ربيع قرن قادم فيما تشير إليه التوقعات من زيادة سكانية خلال ربيع القرن ٢٠٠٧-٢٠٢٢ بحوالى ٢٩,٨ مليون نسمة بنسبة زيادة تقدر بحوالى ٤٠٪ مقارنة بسنة الأساس . كما تم التحذير من أن تلك الزيادة تمثل ضغطاً سكانياً مرتفعاً على التجمعات السكانية القائمة بالحضر والريف من جميع المحافظات فى مختلف مناحى الحياة . كما أوضحت البيانات المعروضة أن الكثافة السكانية تزداد فى المدن الكبرى بصورة غير مسبوقة تجعلها تعاني من مشاكل إقتصادية وإجتماعية ، كما تمثل تلك الزيادات ضغطاً سكانياً مرتفعاً على كافة التجمعات السكانية القائمة فى الحضر والريف مسببة تلوث البيئة - إختناق المرافق العامة - زحف المباني وتآكل الأرض الزراعية - إنتشار المناطق العشوائية - إختلال التوزيع الجغرافى للسكان - إرتفاع معدلات البطالة - إنتشار العنف والجريمة رواج التجارة غير المشروعة فى المخدرات ... الخ .
- وأظهرت العروض المقدمة تأكيداً على ضرورة توفير الآليات اللازمة لإعادة توزيع السكان والخروج للمجتمعات الجديدة وسياسات جديدة وبرامج فعالة للتوطين وربط العمل بالإقامة ووقف التوسعات الصناعية والإنتاجية فى المناطق القديمة وقصرها على المناطق الجديدة غير المأهولة والظهير الصحراوى لكل ما سبق شددت العروض والحوار على ضرورة تحديد البعد المكاني للتنمية ، والعمل على تحليل العلاقات بين مختلف القطاعات لتحقيق تنمية متوازنة فى كل القطاعات للمحافظة على

النسب المتوازنة في العرض والطلب وفي الأنشطة الإقتصادية جميعها ، ويؤدي تحقيق هذا إلى ما يسمى " بالنمو المتوازن بين القطاعات المختلفة " .

ويبقى السؤال أماننا مليئاً بالتحدي : هل تستطيع مصر أن تستوعب أكثر من عدد سكانها؟ إن الإجابة لن تكون يسيرة بعيداً عن إعداد الرؤية الشاملة التي توضح خصائص السكان والإمكانيات والموارد المتاحة للرد على مثل هذا السؤال في الأجل المنظور بعيد المدى في آن واحد ولن يحل ذلك على نحو إدراك رشيد بعيداً عن تغيير منهج التنمية الذي ينمو بنا صوب القدرة وحسن النية وجودة التنفيذ لأن الرغبة وتكرار التمني لن يفيدنا نهائياً في مواجهة أصعب مشكلة (كما يقال عنها دائماً) تواجه مصر وهي : المشكلة السكانية ، وحل المشكلة ليس له حلاً وحيداً ولكن مجموعة حلول متشابهة تستند إلى الرؤية الشاملة المذكورة آنفاً تقف بها الدولة بقوة عقولها ... ولكن متى نبدأ وكيف نبدأ ؟!

... في خاتمة هذا العرض ... لقاءات الثلاثاء - سيمينار معهد التخطيط القومي عبر مسيرة ومسار برنامج موسم عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ أسعده أن يشرف بمساهمة كوكبة من رجالات الوطن على مدى حلقاته السبع حديثاً وحواراً إختلافياً واتفاقياً أو توافقياً كانوا فرساناً للفكر ونبلأ للكلمة والحوار من أجل الوطن وهموم المواطن وتأمين مستقبل الأجيال القادمة :

• الحلقة الأولى : (التنمية في مصر ... رؤية ما بعد الأزمة)

٢٠١٠/١١/٢٤ - ا.د. عثمان محمد عثمان ، وزير الدولة للتنمية الإقتصادية .

• الحلقة الثانية (الإستثمار الوطني والأجنبي في مصر - الإتجاهات الحالية ودعم إستدامة التنمية)

٢٠١٠/١٢/٢٢ - د. نيفين كمال حامد - خبير أول بمركز دراسات السياسات الكلية بمعهد

التخطيط القومي ، والمشرف العلمي على المركز الديموجرافي .

- ا.د. على عبد العزيز سليمان - أستاذ الإقتصاد - وكيل أول وزارة

الإقتصاد والتعاون الدولي سابقاً ، وعضو مجلس إدارة مؤسسة ضمان

الإستثمار .

- الحلقة الثالثة : (التنمية الإقليمية بين المركزية واللامركزية)
 ٢٠١٠/١/١٩ - أ.د. سيد عبد المقصود ، أستاذ ومستشار مركز التنمية الإقليمية ، معهد التخطيط القومى .
- الحلقة الرابعة : - أ.د. فريد أحمد عبد العال ، مستشار ومدير مركز التنمية الإقليمية ، معهد التخطيط القومى .
 - أ.د. لبنى عبد اللطيف ، أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية/جامعة القاهرة ، مستشار وزير التنمية المحلية .
 (المشروعات الوطنية الكبرى : توشكى وسيناء بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل)
- الحلقة الخامسة : - أ.د. سعد نصار ، مستشار وزير الزراعة ، محافظ الفيوم الأسبق ، مدير مركز البحوث الزراعية الأسبق .
 - أ.د. نجوان سعد الدين ، مستشار الإقتصاد الزراعى ، بمركز دراسات الإستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ، معهد التخطيط القومى .
 (التعليم الفنى واحتياجات الصناعة فى مصر)
 - السيد المهندس / محمد عبد الوهاب ، وزير الصناعة الأسبق .
- الحلقة السادسة : - أ.د. ممدوح الشرقاوى ، أستاذ ومستشار التخطيط الصناعى بمركز دراسات الإستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ، معهد التخطيط القومى
 - أ.د. دسوقى عبد الجليل ، أستاذ ومستشار التنمية البشرية بمركز التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومى .
 (المسئولية المجتمعية والحماية الصحية فى مصر)
 - أ.د. إبراهيم بدران ، أستاذ متفرغ بكلية الطب/جامعة القاهرة ، وزير الصحة الأسبق .
 - أ.د. عزة الفندرى ، أستاذ ومستشار التنمية البشرية ، مدير مركز التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومى .
 - أ.د. خضر أبو قورة ، أستاذ علم الإجتماع ومستشار التنمية البشرية

- بمركز التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومى .
- الحلقة السابعة : (السكان والمكان : الإطار الديموجرافى والإجتماعى والإقتصادى فى ربع قرن قادم)
- ٢٠١٠/٦/١٥ - ا.د. هشام مخلوف ، أستاذ الإحصاء السكانى المتفرغ ، المدير الأسبق للمركز الديموجرافى .
- ا.د. مجدى عبد القادر ، المستشار المتفرغ بالمركز الديموجرافى .
- د. منى عبد العال سيد دسوقى ، أستاذ التنمية الإقليمية المساعد ، بمركز التنمية الإقليمية ، معهد التخطيط القومى .
- وبمشاركة الحضور الذي قارب حوالى أكثر من ٧٠٠ مشارك عبر حلقات الموسم كان نصيب نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمى ومتخذى وصناع القرار فى المناقشات والحوار ما يقارب حوالى أكثر من ١٠٠ ستوثق إبداعاتهم الحوارية والفكرية لتدارس القضايا وتبادل الآراء على صفحات وثيقة تقرير بكتاب تعبر عن منتج موسم عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليمثل بين يدي القارىء فى القريب العاجل حتى يهيبىء الله سبحانه وتعالى بتوفيق من عنده أن يحقق خير القصد .
- إن ذلك كله لم يكن ممكنا لولا توفيق من الله سبحانه وتعالى وتعاون وتنسيق مخلص لفريق السيمينار وكافة أعضاء أسرة معهد التخطيط القومى الذى يشرفها دائماً أن تعلق تاريخ ومكانة هذا الصرح الوطنى الرصين وهو يعيش ذكريات مجيدة وهو مبلغ الشباب فى سن الخمسين عاماً ليبقى دائماً المعنى قبل المبنى والمكانة قبل المكان ليحمل تلك الأمانة والرسالة والشرف الأجيال تلو الأجيال .